http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1391) السنة السادسة - الاربعاء (17) كانون الاول 2008

موازنة عام 2009 تواجه التقليص ثانية والنفط تعلن عن جولة جديدة لتراخيص الاستثمار وتوقع عقودا لوضع تصاميم اربعة مصاف كبيرة

بغداد / المدى

بحثت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء الازمة المالية واثارها على العراق بعد الهبوط الحاد في اسعار النفط فيما اعلنت وزارة النفط عن عزمها الاعلان عن جولة التراخيص الثانية خلال مؤتمر ستنظمه في التاسع والعشرين من الشهر الجاري لطرح مشاريع قطاع النفط العراقي للاستثمار في وقت اكدت فيه توقيع عقود لتنفيذ اربعة مصافي كبيرة بهدف زيادة المشتقات النفطية .

وافاد مصدر مسؤول في وزارة المالية ان اجتماع اللجنة الاقتصادية عقد بمشاركة وزراء المالية والنفط والتخطيط والكهرباء والصناعة والمعادن والتجارة وكبير مستشاري رئيس الوزراء وعدد من الخبراء في البنك المركزي وديوان الرقابة المالية. وأضاف أن المباحثات انصبت على موضوع الخطط اللازمة لديمومة الاقتصاد العراقي وإعادة رسم موازنة عام ٢٠٠٩ على أساس احتساب سعر برميل النفط ٥٠ دولارا للبرميل وبطاقة تصدير يومية تصل إلى مليوني برميل.

وهذا يعني ان الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ ستواجه التقليص ثانية على اساس سعر النفط الجديد .

وكانت الموازنة قد رصدت بواقع ٦٧ مليار دولار على اساس ان سعر بيع برميل النفط كان بحدود ٦٢ دولاراً للبريميل الواحد وبطاقة تصديرية بلغت مليوني برميل يوميا .

ولفت المصدر الى انه تم بحث دعوة وزارة المالية للوزارات الاخرى والمحافظات الى ضغط النفقات ، وزيادة الإنتاج ، وديمومة المشاريع ، وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ،

كما تم بحث موضوع دعم القطاع الخاص العراقي ليأخذ دوره الفاعل في عملية البناء والإعمار، واستيعاب الأيدي العاملة العراقية، لغرض تحجيم البطالة والاستفادة منها في عملية الإعمار.

الى ذلك اعلن وكيل وزارة النفط احمد الشماع « ان الوزارة وقعت عقودا لتنفيذ تصاميم اربعة مصاف كبيرة في العراق بهدف زيادة انتاج المنتجات النفطية وتحسين نوعياتها ».

وقال « ان من المقرر اقامة تلك المصافي في محافظات كركوك وذي قار وميسان وكربلاء».

واضاف الشماع «ان منتجات هذه المصافي ستكون باحدث المواصفات الاوربية وستساعد في سد الحاجة وقد نصل الى مرحلة تصدير الفائض ».

ولفت الى ان « العقود التي تم توقيعها هذا العام زادت عن ملياري دولار واكثرها عقود تجهيز مواد واستبدال معدات ثقيلة و تأهيل وتطوير كل ماموجود من معدات ».

واوضح « ان المصادقة على قانون النفط والغاز ستنظم عمل الشركات وستطمئن الشركات العالمية الى الاستثمار في قطاع الاستخراج لرفع معدلات الانتاج ».

واشار الى « ان الحقول المنتجة اصبحت في مرحلة انخفاض بعدما عبرت العمر الامثل لها ودخلت في مرحلة الشيخوخة ».

واكد الشماع « ان حقولنا النفطية الان في مرحلة الانحدار ونحتاج الى استثمارات وحقول ومعدات ومنشآت جديدة حتى نستطيع ان نصعد بمعدلات الانتاج بما يتلاءم والاحتياطات الكبيرة الموجودة في حقولنا ».

ياتي ذلك في وقت كشفت فيه وزارة النفط عن نيتها الإعلان عن جولة التراخيص الثانية خلال مؤتمر ستنظمه الوزارة في التاسع والعشرين من الشهر الجاري لطرح مشاريع قطاع النفط العراقي للاستثمار. وقال الناطق الاعلامي للوزارة عاصم جهاد في تصريح صحفي إن الإعلان عن هذه الجولة سيتيح المجال امام الشركات العربية والاجنبية للإسهام في تطوير مجموعة من الحقول النفطية لزيادة الإنتاج الى مستويات عالية ، مشيرا إلى أن الوزارة وضعت شروطا لاختيار الشركات التي تستثمر في العراق منها أن يكون لهذه الشركات خبرة واسعة في مجال تطوير الحقول النفطية فضلا عن امتلاكها رؤوس أموال جيدة تمكنها من تنفيذ المشاريع من دون مواجهة أية مشكلات أومعوقات.

من جانب آخر أفاد عاصم جهاد أن الوزارة تعمل الآن ضمن الخطة العشرية لزيادة الإنتاج النفطي العراقي، موضحا أن هذه الخطة تتضمن زيادة الإنتاج إلى ٥٠٠ ألف برميل سنويا للوصول الى إنتاج يقدر بـ ٦ ملايين برميل يوميا.

واضاف أن خطة الوزارة لرفع طاقة الانتاج ستسهم في رفع الميزانية العامة للدولة، وستساعد في إكمال البنية التحتية للعراق.

بعد ان نظمت الاتفاقية مع واشنطن وضع القوات الامريكية.. الغموض يلف مصير القوات البريطانية

العراق يمنح القوات الاجنبية سبعة اشهر لانسحابها بشكل نهائي

بغداد / المدى

قال السفير البريطاني في العراق كريستوفر برينتس إن بقاء القوات البريطانية في العراق سيواجه اشكالية قانونية نهاية العام الجاري لانتهاء التفويض الأممي الخاص بذلك ، داعيا البرلمان لإقرار القانون الخاص بتنظيم بقاء القوات الأجنبية في العراق .

وأضاف برينتس للصحفيين « ناقش مع لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب وعدد من أعضاء اللجنة ضرورة التصويت على مشروع بقاء القوات الأجنبية ومن بينها قوات بلاده وخروجها من العراق قبل نهاية العام الحالي .

واشار الى ان « تفويض الأمم المتحدة ببقاء هذه القوات في العراق ينتهي نهاية هذا العام ٢٠٠٨ » .

وبين برينتس أنه دعا لجنة العلاقات الخارجية لـ« التصويت على مشروع القانون الخاص ببقاء القوات الأجنبية وخروجها من البلاد قبل نهاية العام الحالي بسبب ما يمكن أن يواجهها من اشكاليات قانونية بعد انتهاء التفويض الممنوح لها من قبل الأمم المتحدة » .

وكان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان ، همام حمودي كشف في وقت سابق من امس (الثلاثاء) عن موافقة الحكومة على مشروع قانون ينظم بقاء القوات الأجنبية وخروجها من العراق .

مبينا أن المشروع يحدد خمسة أشهر لخروج القوات المقاتلة وشهرين لبقية القوات نهائياً من العراق، أي أنه يمهل هذه القوات حتى نهاية تموز يوليو عام ٢٠٠٩ .

وأفاد السفير البريطاني أن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب همام حمودي « وعده بأن يكون التصويت على المشروع خلال الاسابيع القليلة المقبلة » .

ونوه إلى أن حمودي أبلغه « أن المجلس مشغول حاليا بمناقشة قضايا أكثر أهمية » ، حسب تعبيره.

يذكر أن قرار مجلس الأمن المرقم ١٥٤٦ الصادر في حزيران يونيو ٢٠٠٤، هو الذي ينظم وجود القوات المتعددة الجنسيات في العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٨، إذ سينتهي قانونيا مبرر وجود هذه القوات في العراق، وتحل محلها اتفاقية سحب القوات التي وقعتها الحكومة مع الجانب الأمريكي، والمؤمل دخولها حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني يناير ٢٠٠٩.

وقال همام حمودي للصحفيين « ان جلس الوزراء وافق امس الثلاثاء على مشروع قانون تنظيم بقاء وخروج القوات الاجنبية من العراق ، من خلال تحديد خمسة اشهر لخروج القوات المقاتلة وشهرين لبقية القوات نهائياً من العراق، أي نهاية تموز يوليو عام ٢٠٠٩ » .

مبينا ان القانون الجديد « يشمل ايضا القوات البريطانية التي سيحدد وجودها في العراق بالاتفاق بين الحكومتين العراقية والبريطانية » .

وتابع حمودي قائلا ان المشروع « سيحول من مجلس الوزراء الى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه » .واضاف حمودي ان « السفير البريطاني طلب منه ان تتم عملية التصويت على المشروع خلال الايام الاخيرة من هذا العام، وقبل انتهاء التفويض الاممي الممنوح للقوات الاجنبية في الـ٣١ من هذا الشهر » .

واستدرك حمودي انه شرح للسفير البريطاني « ضرورة ان تكون عملية اقرار المشروع بعد استكمال مجلس النواب لمناقشاته حول المشروع والفوائد التي يحملها بقاء و خروج القوات الاجنبية من البلاد » .

ازمة وجود القوات الاجنبية ما عدا القوات الامريكية لا تواجه القوات البريطانية فحسب بل تواجه بقية القوات متعددة الجنسيات التي حسمت امرها بالرحيل منهية بشكل رسمي تواجدها في العراق .

اليوم تنهي القوات الدنماركية في العراق ضمن القوات المتعددة الجنسيات مهمتها في هذا البلد رسميا اليوم خلال احتفال عسكري بقاعدة عسكرية قرب بغداد وذلك بعد يومين من انتهاء مهمة القوات الاوكرانية . وقالت القوات المتعددة الجنسيات في بيان لها ان حفلا عسكريا سيجري اليوم الاربعاء في معسكر قاعدة « فينكس » ببغداد للاعلان رسميا عن انتهاء مهمة القوات الدنماركية المرابطة في مدينة البصرة الجنوبية وقوامها ٥٠٠ رجل موضوعة تحت امرة بريطانية .

وكان منتظرا ان تنتهي مهمة هذه القوات العام الماضي الا انها مددتها لفترة ١٢ شهرا اخرى وهي جزء من قوات الأمن المتعددة الجنسيات التي تتزعمها الولايات المتحدة في العراق منذ نهاية الحرب في عام ٢٠٠٣.

وكانت وزارة الدفاع الدنماركية اعلنت مؤخرا انه تم اجلاء نحو مئتي عراقي عملوا مع قواتها في العراق وبإمكانهم طلب اللجوء السياسي في الدنمارك.

وقالت ان «هذا الموضوع يخص عدد من المترجمين والسائقين والموظفين الإداريين الذين عملوا مع تلك القوات وعائلاتهم من اجل الحفاظ على حياتهم بعد ان تنسحب القوات الدنماركية» .

واشارت الى ان «هؤلاء الاشخاص اعربوا عن رغبتهم في اللجوء الى الدنمارك وخصوصا ان مجموعات متطرفة قد تعتبرهم متعاونين مع القوات الاجنبية ».

وكانت القوات الاوكرانية المرابطة في محافظة الديوانية الجنوبية وقوامها ١٦٥٠ عسكريا قد انهت مهماتها امس الاول الاثنين وتتهيأ للعودة الى بلادها خلال ايام قليلة .

الى ذلك قال قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال ريموند اوديرنو إن القوات الأميركية ستبقى في عشرات القواعد داخل المدن العراقية على الرغم مما تنص عليه الاتفاقية الأمنية التي توصل إليها العراق والولايات المتحدة والتي تقضي بانسحاب القوات الأميركية من المدن العراقية بحلول الصيف المقبل.

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن اوديرنو قوله إن القوات الأميركية التي تعمل جنبا إلى جنب مع القوات العراقية في مراكز أمنية مشتركة داخل المدن العراقية مثل بغداد ستظل باقية إلى أجل غير مسمى.

وأوضح اوديرنو أن الانسحاب الذي تنص عليه الاتفاقية ينطبق فقط على الوحدات المقاتلة، لذا فان القوات الأميركية المرابطة في المراكز الأمنية المشتركة مع القوات العراقية تعتبر قوات تدريب لا تشملها نصوص الاتفاقية الأمنية.

واعتبرت المجلة أن أهمية تصريحات اوديرنو تكمن في أنها أول اعتراف لمسؤول أميركي بأن نصوص الاتفاقية الأمنية قد تكون غير حاسمة على عكس ما يتصوره العديد من المسؤولين العراقيين و الأميركيين.

وتقضي الاتفاقية التي أجازها البرلمان العراقي بعد مفاوضات شاقة ومضنية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بانسحاب القوات الأميركية من المدن العراقية بحلول حزيران المقبل و بانسحابها كليا من العراق بنهاية عام ٢٠١١.

بيد أن اوديرنو عدد سلسلة من الاستثناءات التي تتيحها الاتفاقية بشأن الالتزام بالانسحابين بقوله إن القادة العسكريين الأميركيين يناقشون مع نظرائهم العراقيين حاليا إمكانية بقاء قوات قتالية في مدينة الموصل المضطربة إلى ما بعد الصيف المقبل على الرغم من تأكيده على أن القرار النهائي سيظل بيد الحكومة العراقية.

ورجح اوديرنو أن تعيد الحكومتان المقبلتان الأميركية والعراقية مناقشة الاتفاقية بأكملها قبل عام ٢٠١١ للسماح للقوات الأميركية بالبقاء في البلاد إلى ما بعد ذلك الموعد النهائي.

وخلص اوديرنو إلى القول إن ضمان عدم تعرض المكاسب الأمنية التي تحققت في العراق مؤخرا للخطر بسبب انسحاب متهور و غير مدروس يقع على رأس قائمة أولوياته.

طالباً حضور فريق دفاع البغدادية

منتظر الزيدي يمثل اليوم امام قاضي التحقيق لتدوين اقواله

بغداد/ المدى

اتصل مراسل قناة البغدادية منتظر الزيدي باحد اشقائه وابلغه بانه سيحضر امام قاضي التحقيق لتدوين اقواله في محكمة جنائية مركزية عن ساحة ساعة بغداد في الساعة التاسعة من صباح اليوم الاربعاء .

وطالب بحضور هيئة الدفاع التي شكلتها محطته الفضائية البغدادية .

وقال الزيدي في اتصال هاتفي اجراه مع شقيقه بحسب ما نقلته القناة التلفزيونية التي يعمل لديها " انا بيد القضاء واطالب بحضور هيئة الدفاع التي شكلتها محطة البغدادية " .

وكان مدير العمليات في وزارة الداخلية عبد الكريم خلف اعلن صدور مذكرة قبض بحق مراسل قناة (البغدادية) الفضائية منتظر الزيدي على خلفية رشقه الرئيس الأميركي جورج بوش بحذائه في المؤتمر الصحفي الذي عقده الأخير مع رئيس الوزراء نوري المالكي في بغداد مساء الأحد .

ونفى خلف في تصريح صحفي علمه بتعرض الزيدي إلى التعذيب.

وقال خلف " إن من واجبات وزارة الداخلية حضور عملية التحقيق مع مرتكبي هذا النوع من أنواع الجنح "، مضيفاً أن الزيدي ارتكب جنحة ويجب أن ينال جزاءه، ولفت الى أن مراسل "البغدادية" سيحاكم بموجب القانون الجنائي العراق ١١١ لسنة ١٩٦٩ الذي لا يزال نافذاً ومعمولاً به .

وعدّ خلف أن سلوك الزيدي "ينافي كل ما هو معروف عن الحضارة والديمقراطية، ويمثل إهانة للشعب العراقي"، وأشار إلى أن الهجوم كان إهانة موجهة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي بصورة مباشرة، لأنه رمى الحذاء باتجاه المالكي، على حد قوله.

من جانبه أكد النائب مفيد الجزائري رئيس لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب، أن الأسلوب الذي استخدمه الصحفي منتظر الزيدي خلال المؤتمر الصحفي مساء الأحد ليس بالأسلوب اللائق أو الأمثل للتعبير عن الرأي.

وقال الجزائري في حديث لـ "راديو سوا" إن ما حدث يوم الأحد خلال المؤتمر الصحفي ليس حادثا إعلاميا و لا يمت للإعلام بصلة، وإنما هي مسألة سياسية .

وأضاف الجزائري أن الأوضاع في العراق تغيرت كثيرا خلال السنوات الخمس الماضية، وهناك متسع من الحرية للجميع بمن فيهم الصحفيون ليعبروا عن أرائهم وموافقهم واحتجاجاتهم، ومن هنا فما حدث غير مقبول وغير لائق، على حد تعبيره .

فيما قال اللواء قاسم عطا المتحدث باسم خطة امن بغداد "فرض القانون" لفرانس برس "احيل الزيدي الى القضاء العراقي للتحقيق معه" .

واضاف ان " الموضوع قضائي ولا علاقة للجيش والشرطة باعتقاله والتحقيق جار معه من قبل الجهات القضائية" .وتابع عطا في جواب له حول الجهة التي دفعت به لهذا العمل "من السابق لاوانه ان نعرف من هي الجهة التي تقف وراءه او لنعرف تفاصيل اخرى" .

يُذكر أن مسؤولين في السفارة الأمريكية ببغداد كانوا قد أكدوا أن السفارة لن تتدخل في قضية الزيدي، فيما نقلت صحف أمريكية عن مسؤولين في البيت الأبيض قولهم إن بوش لن يلاحق الزيدي قضائياً .

ولا يزال مصير الزيدي مجهولاً، بحسب عائلته التي تجهل مكان احتجازه، فيما تضاربت المعلومات بشأن وضعه الصحي والأضرار التي لحقت به جراء تعرضه للضرب المبرح من عناصر الحرس الخاص بالمالكي .

من جانبه اتهم ضرغام الزيدي (٣٢ عاما) شقيق منتظر قوات الامن العراقية بضرب شقيقه منتظر والتسبب بكسر ذراعه.

وقال في اتصال هاتفي مع فرانس برس "وردتنا معلومات من رجال امن يعملون في المنطقة الخضراء تؤكد ان منتظر (الزيدي) معتقل حاليا من قبل قوات الامن العراقية هناك" .

واضاف "لقد كسرت ذراعه واحد اضلاعه واصيب بجروح في عينه واصابات في ساقه ومناطق متفرقة من جسده" لكن شقيقه عاد يؤكد الى قناة البغدادية ان منتظر الزيدي بصحة جيدة .

بدروه طالب النائب بهاء الاعرجي عن الكتلة الصدرية بفتح تحقيق في الامر.

وراى الاعرجي ان هذا الصحفي وعلى الرغم من مخالفته لقوانين الصحافة الا ان عمله يعتبر جنحة بسيطة، ودعا الى ان تبت محكمة خاصة بالتحقيق في القضية وليس مكتب رئاسة الوزراء، فيما طالب بتقديم دعوى ضد كل من اعتدى على الصحفي منتظر الزيدي وتشكل لجنة نيابية لمتابعة اجراءات التحقيق، واعلن رئيس المجلس ان لجنة حقوق الانسان قدمت مذكرة بهذا الشأن، فيما رأى النائب عامر ثامر ان عقوبة الصحفي منتظر الزيدي حسب القانون العراقي هي الحبس لمدة سنتين. واعلن النائب حارث العبيدي ان لجنة حقوق الانسان اصدروا بيانا بشان قضية الصحفي منتظر الزيدي، الا ان رئيس اللجنة الشيخ محمد الحيدري ونوابا من اللجنة اكدوا ان البيان لا يمثل اللجنة بشكل رسمي وانما عدد من اعضاء اللجنة، من جانبه اعتبر النائب سامي العسكري ان ما جرى في المؤتمر الصحفي يعتبر اعتداءا وليس حرية للرأي وهو اعتداء ايضا على قيم شعوبنا لان شعوبنا معروفة باكرام الضيف، وكذلك يعتبر العمل اعتداء على مهنة الصحافة ايضا، فيما شدد السيد رئيس مجلس النواب انه يجب احالة الزيدي الى جهة قضائية عراقية. ورأى النائب كمال الساعدي أن العمل الذي قام به هذا الصحفي عمل غير صحيح وكان على خلفية حالة نفسية مضطربة، وطالب بغلق القضية وترك الموضوع للقضاء للقيام بدوره في هذا المجال، كما رأى النائب فؤاد معصوم أن عمل الزيدي لم يكن اسلوبا صحفيا، وكان بامكانه توجيه اسئلة وبكلمات قاسية للرئيس الامريكي، ويعتبر عمله اهانة للرئيس الامريكي ورئيس الوزراء العراقي وحتى الصحفيين العراقيين وطالب بترك القضية للقضاء العراقي.

واستفسر النائب عبد الله صالح عن كيفية دخول الصحفي الى المؤتمر في المركز الصحفي لمجلس الوزراء مع العلم ان اسمه لم يكن موجودا في قائمة المدعووين واعتبر ذلك خرقا، فيما طالب النائب نديم الجابري بمحاكمة الصحفي منتظر الزيدي في جلسة علنية، كما اشار انه يجب دعوة رؤساء مكاتب وسائل الاعلام الى المؤتمرات الصحفية التي لها شان خاص وليس كل صحفي.

فيما وعدت الحكومة بتحسينها الصيف المقبل

دراسة : تحسن الكهرباء في العراق يحتاج الى 21 سنة

بغداد /جعفر الونان

مرت الكهرباء بأزمة حقيقية فقد قدر الخبراء ان حل أزمة الطاقة في العراق تحتاج الى ٢٣سنة هو الوقت المطلوب للنهوض بمستوى الطاقة الكهربائية في العراق كما تفيد دراسة اعدتها مؤخرا منظمة الطاقة الاوروبية للدراسة اعتبرت عمل الوزارة لايسعى الى حلول جذرية وان الازمة مستمرة حتى عام٢٠٣١ وعلى الرغم من تفاؤل دي فينو رئيس لجنة الدراسة في المنظمة من التحسن الواضح في استثمار الطاقة في العراق الا أنه هناك الكثير من المعوقات التي تواجه العاملين في تطوير مجال الكهرباء، التي قد تعرقل تطوير القطاع اهمها امتناع الشركات العالمية من العمل في العراق خوفا من عودة المجاميع الارهابية واكدت الدراسة أن العراق يحتاج الى محطات كهربائية مركزية وثانوية في جميع المدن فضلاً عن تمويل مالي غير مقيد ،ويبدو أن الدراسة تتقاطع تماما مع توجهات الحكومة فقد صرح رئيس الوزراء نوري المالكي في وقت سابق ان صيف العام المقبل ستجهز المدن ب١٥ ساعة يومياً من الطاقة وتابع المالكي «ان ذلك يعود بسبب زيادة في انتاج الطاقة الكهربائية من ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠ ميغا واط ».

ومع المفارقة مابين تصريح رئيس الوزراء والدراسة التي اعدتها المنظمة يبدو ان الكهرباء في العراق تواجه مشاكل صعبة تحتاج الى المزيد من الوقت ،فالسنوات الخمس الماضية لم يكن عمل الوزارة بالمستوى المتوقع وظل الحال مأساوياً على ما هو عليه وكانت اسباب هذا المستوى كثيره يلخصها المختصون بعاملين اساسيين هما العمليات الارهابية والفساد الاداري في الوزارة الذي يؤكده يوناديم كنا عضو اللجنة الاقتصادية لـ(المدى) قائلاً» في وزارة الكهرباء تم تبديد ما قيمته ١٢٥ مليون دولار من أصل ٦٠٠ مليون دولار هي مجموع ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات ومنح لوزارة الكهرباء لدعم شبكاتها وتطوير مستوى أدائها كذلك هناك الكثير الكثير من اموال ميزانية الوزارة السنوية التي لم يحسن تصرفها مما يدلل على ان انتشار الفساد عضو اللجنة .كنا يصرّ على ان اهم اسباب الاخفاق في وزارة الكهرباء انتشار الفساد.

وطالبت النائبة ايمان الاسدي عن قائمة الائتلاف العراقي امام مجموعة من الصحفيين الواقفين امام بوابة القصر الجمهوري باقالة الوزير لعدم قدرته على تخفيض ساعات الانقطاع الى هذا الوقت وقالت ان «وزير الكهرباء كريم وحيد لم ينجح في إيجاد أي حلول لأزمة الكهرباء في العراق منذ توليه المنصب عام ألفين وستة، إذ لم يتم تقليل ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن المواطنين، بل ازدادت ساعات الانقطاع بشكل كبير ما أثر في الحياة اليومية للمواطن وتحمله تكاليف مالية كبيرة للحصول على الكهرباء من المولدات الأهلية، لذا فان هناك ضغطا على رئيس الوزراء نوري المالكي لإقالته»

ويقول مقربون من وزير الكهرباء كريم وحيد وهو بدرجة خبير في الطاقة لم يفلح بالحصول على مايصبو اليه لكنه مازال جاداً بالعمل وليس ببعيد عن مكتب الوزير في الوزارة يبتسم وكيله رعد الحارس معرباً عن تفاؤله بأن قطاع الكهرباء سيكون بأفضل حال وان عجلة التطور التقدم مستمرة للحصول على ١٢ الف ميكا واط اضافية للشبكة الوطنية.

ويوضح الحارس بأن هناك خطة من اربع مراحل سيبدأ تنفيذها قريبا للحصول على ١٢ الف ميكا واط اضافية للشبكة الوطنية، وقد تم اختيار ٣٥ شركة، وستحصل مناقشات باختزالها الى عشر شركات معروفة عالمياً»

وبعيداً عن اروقة الوزارة.

فإن مجلس الوزراء وافق على احالة عدد من عقود محطات انتاج الطاقة

حيث تمت بالاعمال المدنية في (١٢) موقعاً لمحطات تعمل بالنفط الاسود و بطاقة اجمالية مقدارها(٣٦٠ ميكاوط) اذ ستكون طاقة المحطة الواحدة ٣٠ ميكاوط ومن المؤمل دخولها الى الخدمة الفعلية خلال فصل الصيف القادم.لكن الكثير من المراقبين متخوفين من عدم تنفيذ هذه المشاريع في الوقت المطلوب ويرون ايضاً ان المحطات المكلفة بانتاج طاقة اكبر من قدرتها مثل محطات النجف ٤ التي من المفترض ان تنتج ١٢×١٢٥ ميكاوط و الدورة ٦×١٢٥ ميكا واط. ومحطة الحلة ٢×١٢٥ ميكا واط و محطة التاجي ٤×٤٠ ميكا واط. وكربلاء ٢×١٢٥ميكاوط اي ضعف ماتنتجه في السابق .

ويعترض علي الحسناوي خبير الطاقة والتدريسي بجامعة بغداد على عملية مضاغفة انتاج الطاقة لهذه المحطات لانها غير علمية وقد تسبب المزيد من المشاكل كما شكك الحسناوي بقدرة الوزارة على تقليص ساعات الانقطاع الى النصف في الصيف المقبل لاسباب مهمة منها مواقع المحطات الذي يصفه بالتقليدي واستمرار تركيا بسياستها المائية .

يذكر ان تاريخ الكهرباء في العراق في عام (١٩١٧) عندما انارت اول شوارع مدينة بغداد حيث شهد فيها إنارة أول شارع الرشيد في مدينة بغداد«شارع الرشيد» في الوقت الذي لم تصلّ فيه الكهرباء الى الدول المجاورة للعراق انذاك

في عام ١٩٥٥ حيث استحدثت شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد وسميت في الاول من تشرين الاول محطة كهرباء بغداد وارتبطت بوزارة المواصلات والاشغال وفي عام ١٩٥٨ تم تأسيس مصلحة الكهرباء الوطنية التي تولت امتلاك وتشغيل كل من محطات توليد دبس، جنوب بغداد وخطوط النقل والمحطات الفرعية لها المشيدة من قبل مجلس الاعمار.

عام ١٩٦٤ تم دمج مصلحة كهرباء بغداد مع مصلحة الكهرباء الوطنية وابدالها الى مديرية كهرباء منطقة بغداد على غرار المديريات الثلاث التي كانت ضمن تشكيلات المصلحة.